تناقض النحاة البصريين والكوفيين
من خلال كتاب الإنصاف

محمد فاضل صالح السامرائي

جامعة تعـز ـ اليمن

من المعروف أن كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) من أهم الكتب الخلافية في النحو. وتكمن أهميته أنه أقدم كتاب يتناول الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وصل إلينا.

وإذا ظهرت هناك كتب خلافية أخرى ككتاب (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، وكتاب (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت٨٠٢هـ) فإن كتاب (الإنصاف) أكثرها مسائل وأوسعها تفصيلاً.

وقد دُرس كتاب الإنصاف دراسات كثيرة وبحث من جوانب مختلفة، وأما الجانب الذي ارتأيت أن أتناوله في بحثي هذا فهو تناقض البصريين والكوفيين من خلال هذا الكتاب. فقد رأيت أثناء قراءتي الكتاب أن البصريين والكوفيين قد ناقضوا أنفسهم في قسم من المسائل النحوية التي ذكرها أبو البركات. ويظهر هذا التناقض جليًّا في مسائل تتعلق بالعامل، وفي استصحاب الحال وهو أصل من أصول النحو، وفي بعض الأحكام النحوية التي وضعوها، كما سأبين ذلك في هذا البحث.

وليست دراسة هذه الظاهرة وليدة بحثي هذا، وإنما لفتت نظر باحثين معاصرين قبلي منهم الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد خير الحلواني والدكتور فاضل صالح السامرائي كما بينت ذلك في موطنه، لكني لم أجد من بسط البحث في هذه المسألة بهذا التفصيل المذكور في هذا البحث، فهناك مسائل عديدة مذكورة في بحثي هذا وقع فيها التناقض لم أجد أحداً قبلي تطرّق إليها. كما أن هناك مسائل أخرى ذكر بعض الباحثين أن النحاة قد تناقضوا فيها، ولكن بدا لي بعد الدراسة أن ليس فيها هذا التناقض المزعوم.

ولا أدّعي أني أحطت علمًا بجميع التناقضات التي وردت في الكتاب، ولكن هذا ما انتهى علمي إليه.

أسأل الله تعالى أن يرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه. والحمد لله رب العالمين.

التعريف بالإنصاف:

يعد كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) أقدم كتاب وصل إلينا في الفصل بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية. وقد ذكر الأنباري في مقدمة كتابه أنه أول كتاب صنّف في علم العربية «يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة»(١).

لكن كتب التراجم ذكرت أن ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) ألّف في اختلاف البصريين والكوفيين(٢)، وأن أبا جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ألّف كتاباً في هذا الشأن اسمه (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)(٣). ويبدو أن الأنباري لم يقف عليهما.

وقد ذكر الأنباري إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية في النحو واللغة «أيّد الكوفيين في سبع من المسائل التي عرض لها في كتابه (الإنصاف)(٤)، واجتهد في مسألتين(٥)، وأيّد البصريين في المسائل الباقية»(٦).

وأما طريقته فهي أنه يبدأ بذكر رأي الكوفيين ثم رأي البصريين، ثم يعرض حجج كل فريق منهما، ويردّ على الفريق الذي يرى أنه قد جانب الصواب، وهو في الغالب فريق الكوفيين الذين لم يوافقهم إلا في سبع مسائل فقط.

التناقض فيما يتعلق بالعامل:

المقصود بالعامل هو «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص»(٧).

(١) الإنصاف ١/٣.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ـ أبو الحسن القفطي ٣/٥٩.

(٣) إنباه الرواة ١/١٠٣.

(٤) وهي المسائل: ١٠، ١٨، ٢٦، ٧٠، ٩٧، ١٠١، ١٠٦.

(٥) وهما المسألة الخامسة، والمسألة الرابعة والثمانون.

(٦) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ٦٦.

(٧) التعريفات ـ السيد الجرجاني ١٢٦.

وتنقسم العوامل قسمين: لفظية ومعنوية.

أما العامل اللفظي فهو ما له ذكر في الجملة سواء كان ظاهراً أم مقدّراً، بمعنى أن العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد) و (ليت عمراً قائم)(١).

والعوامل اللفظية كثيرة كالأفعال ـ وهي أقوى العوامل ـ وحروف النصب والجزم والجر وأدوات الشرط والأحرف المشبهة بالفعل وغيرها.

وأما العامل المعنوي فهو ما ليس له ذكر ظاهر أو مقدّر في الجملة كالابتداء عند البصريين والخلاف عند الكوفيين.

قال السيد الجرجاني: «العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب»(٢).

وقد وضع النحاة شروطًا وصفاتٍ للعامل حصل في قسم منها تناقض، من ذلك:

أولاً ـ أن كل علامة من علامات الإعراب أثر للعامل، إن كان موجوداً فهو عامل لفظي وإلاّ فهو عامل معنوي، وذلك كالابتداء عند البصريين والخلاف عند الكوفيين.

وقد حصل خلاف بين النحاة البصريين والكوفيين في العامل المعنوي أدّى بهم إلى أن يقعوا في التناقض، فها هو النحوي الكوفي أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) يعجب من عامل معنوي غير موجود في اللفظ ولا يظهر ولا يتمثل، ثم يقول به فيناقض بذلك نفسه، وذلك في المحاورة التي جرت بينه وبين أبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)، فقد قيل: «إنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيدٌ منطلقٌ) بمَ رفعوا زيداً ؟ فقال

(١) ينظر الخصائص ـ ابن جني ١ / ١١٠.

(٢) التعريفات ١٢٧.

له الجرمي: بالابتداء. قال له الفراء: ما معنى الابتداء ؟ قال: تعريته من العوامل. قال له الفراء: فأظهره. قال له الجرمي: هذا معنى لا يظهر. قال له الفراء: فمثّله إذًا. فقال الجرمي: لا يتمثل. فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل.

فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: (زيدٌ ضربته) بمَ رفعتم زيداً ؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد. فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا، فإنّا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ) رافعًا لصاحبه. فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في (زيدٌ منطلقٌ) لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في (ضربته) ففي محل النصب فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء: لم نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد. قال له الجرمي: ما معنى العائد ؟ فقال الفراء: معنى لا يظهر. قال الجرمي: أظهره. قال الفراء: لا يمكن إظهاره. قال الجرمي: فمثّله. قال: لا يتمثل. قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه »[1].

ومعنى هذا أن الفراء انتهى به المطاف إلى أن عامل المبتدأ في مثل (زيدٌ ضربتُه) عامل معنوي، فهو تارةً يجعله لفظيًّا في مثل (زيدٌ منطلقٌ) حيث يذهب إلى أنهما مترافعان[2] لكي لا يقول بوجود عامل معنوي، وتارةً أخرى يضطر إلى أن يجعله معنويًّا كما في المثال المذكور آنفًا.

ولا وجه لاعتراض الجرمي على رأي الفراء بقوله: إن الهاء في محل نصب فكيف ترفع الاسم؟ لأننا «نرى أسماء منصوبة تعمل الرفع في نحو (رأيت زيداً قائمًا أخوه) و (جاء عليٌّ مضروبًا غلامُه) و (إنّ القائمَ أخوه فائز) و (رأيت حيةً ذراعًا طولُها) و (رأيت رجلاً مصريًّا أصلُه) . »[3].

(١) الإنصاف ١ / ٣٤ ـ٣٥ (مسألة : ٥) .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء (المائدة١١٩) ١ / ٣٢٦ .

(٣) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ٦٥ ـ ٦٦ .

ولا يجيز الكوفيون أن يكون العامل المعنوي هو الذي عمل الرفع في المبتدأ في نحو قولنا: (زيدٌ منطلقٌ)، فهم يقولون: «لا يجوز أن يقال: إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأنّا نقول: الابتداء لا يخلو إما أن يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء، فإن كان شيئًا فلا يخلو من أن يكون اسمًا أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني. فإن كان اسمًا فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال. وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال: (زيدٌ قائمًا) كما يقال: (حضر زيدٌ قائمًا). وإن كان أداةً فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم. ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدّمناها فهو غير معروف.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنّا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية، لأنّا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل. وعدم العوامل لا يكون عاملاً»(١).

ويقع الكوفيون فيما فرّوا منه، فقد قالوا بالعامل المعنوي الذي أنكروه في أكثر من مسألة:

١ ـ فقد قالوا بـ (الخلاف) وهو عامل معنوي ينصب الظرف الواقع خبراً للمبتدأ نحو(زيدٌ أمامك، وعمرو وراءك)(٢).

وتوضيح ذلك أن الكوفيين يرون أن الخبر إذا كان عين الأول ارتفع نحو (زيد قائم) و(عمرو منطلق) فـ (قائم) في المعنى هو زيد، و(منطلق) في المعنى هو عمرو، وإذا كان مخالفًا له انتصب على الخلاف نحو (زيد أمامك) فزيد هو غير الأمام، فالأمام جهة و(زيد) شخص. جاء في (همع الهوامع) وهو يذكر رأي

(١) الإنصاف ١ / ٣١ (مسألة: ٥).

(٢) الإنصاف ١ / ١٣٧ (مسألة: ٢٩).

الكوفيين: «وإذا قلت: (زيد أخوك) فالأخ هو زيد، أو (زيد خلفك) فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب»(١).

وقالوا بالخلاف في نصب المفعول معه، فقد ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف نحو قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ) و (جاء البردُ والطيالسةَ)(٢).

وتوضيح ذلك أن الكوفيين قالوا: «إذا قال: (استوى الماءُ والخشبةَ) لا يحسن تكرير الفعل فيقال: (استوى الماء واستوت الخشبة)، لأن الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف»(٣).

وقالوا بالخلاف أيضاً في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية. وقد قالوا به لأن الجواب مخالف لما قبله، لأن ما قبله أمر أو دعاء أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف(٤).

٢ ـ وقالوا بـ (الصرف) وهو عامل معنوي ينصب الفعل المضارع بعد واو المعية(٥)، وضّحه الفرّاء بقوله: «فإن قلت: وما الصرف ؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر:

لا تنهَ عن خلُق وتأتيَ مثله ... عارٌ عليك إذا فعلت عظيم(٦)

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، فلذلك سمي صرفًا، إذ كان

(١) همع الهوامع ـ السيوطي ٢ / ٢١.

(٢) الإنصاف ١ / ١٤٠ (مسألة: ٣٠).

(٣) الإنصاف ١ / ١٤٠.

(٤) الإنصاف ٢ / ٢٩٣ ـ ٢٩٤ (مسألة: ٧٦)، وينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦ ـ ٢٧.

(٥) الإنصاف ٢ / ٢٩١ (مسألة: ٧٥).

(٦) ديوان أبي الأسود ٢٣٣.

معطوفًا ولم يستقم أن يعاد الحادث الذي قبله »[١].

ويقول في موطن آخر: « والصرف أن يجتمع الفعلان بـ(الواو) أو (ثم) أو (الفاء) أو (أو)، وفي أوله جحد[٢] أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أن يكرّر في العطف، فذلك الصرف » [٣].

نستنتج من تعريف الفراء أن الصرف هو الخلاف نفسه الذي ذكروه في أثناء كلامهم على ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية.

٣ ـ إذا تكلموا على رافع الفعل المضارع قالوا: إنه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة[٤]، والملاحظ أن الكوفيين قد ناقضوا أنفسهم في ذلك، ويوضح الدكتور عبد الرحمن السيد هذا التناقض فيقول: إن الكوفيين في مسألة (رافع المبتدأ والخبر) « يرفضون أن يكون الابتداء عاملاً في المبتدأ، لأن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، وإذا كان كذلك فهو عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملاً . . .

فإذا جاءوا إلى الفعل المضارع وجدناهم يقولون: إنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وذلك لأن العوامل الناصبة تدخل عليه فتؤثر فيه النصب، والجازمة فتؤثر فيه الجزم، وإذا لم يدخله شيء منها كان مرفوعًا، فالتعرّي من العوامل إذن هو عامل غير عامل ولا شك أن ذلك هو المحال »[٥].

---

(١) معاني القرآن ١ / ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) أي نفي.

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٣٥.

(٤) ذكر الشيخ خالد الأزهري أن هذا رأي الفراء وغيره من حذّاق الكوفيين والأخفش (التصريح ٢ / ٣٥٦). وتبعهم ابن مالك في ألفيته فقال:

ارفعْ مضارعًا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد

(٥) مدرسة البصرة النحوية ـ الدكتور عبد الرحمن السيد ٢٠٣، وينظر الإنصاف ١ / ٢٨٨ (مسألة: ٧٤).

وهكذا نرى أن الكوفيين قد ناقضوا أنفسهم ووقعوا فيما فروا منه.

وهذا التناقض في العامل المعنوي وقع فيه البصريون أيضًا، فقد ذهبوا إلى أن التعري من العوامل قد يكون عاملاً، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست حسية، وإنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، قالوا هذا ليدللوا على صحة مذهبهم بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء.

لكنهم ناقضوا أنفسهم حين رفضوا كلام الكوفيين في أن الفعل المضارع مرفوع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة(١).

ولعل سبب تناقض الطرفين هو عدم استقرائهم القواعد والأمثلة استقراءً تامًّا، أو أن قسمًا منهم وقع منه التناقض لكن تعميم الأنباري أخذ مجراه في الحكم.

ثانيًا ـ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل(٢):

وهذا ينتقض بقوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار﴾ (البقرة: ٢٤) وقوله: ﴿وإن لم تغفر لنا وترحمنا﴾ (الأعراف: ٢٣) حيث دخل عامل الجزم (إنْ) الشرطية على عامل جزم آخر وهو (لم) الجازمة في كلتا الآيتين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أليست عوامل النصب والجزم تدخل على الأفعال، والأفعال أمهات العوامل؟

ولعل سبب هذا التناقض يعود إلى عدم الاستقراء والتسرع في الحكم.

ثالثًا ـ عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء:

في هذه المسألة نجد كُلَّ واحدٍ من الفريقين ينقض الحكم الذي وضعه، ويقع فيما فرّ منه. فهذه القاعدة أجمع عليها البصريون والكوفيون(٣)، لكننا نجد أن

(١) الإنصاف ١ / ٣١ (مسألة: ٥)، و١ / ٢٨٨ (مسألة: ٧٤).

(٢) الإنصاف ٢ / ٢٩٠ (مسألة: ٧٤).

(٣) الإنصاف ٢ / ٣١٥ (مسألة: ٨٣)، وينظر مغني اللبيب ـ ابن هشام ١ / ١٦٨ ـ ١٦٩.

الكوفيين قد ناقضوا أنفسهم حين ذهبوا إلى أن (حتى) تنصب الفعل المضارع وتجر الاسم بنفسها[١]، ولذا فقد ردّ عليهم البصريون وأبو البركات بأن ذلك لا يجوز، لأن (حتى) تعمل في الأسماء فتجرها نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر: ٥) فخفض كلمة (مطلع) بـ (حتى)، ولذا اضطرّوا إلى أن يقدّروا (أنْ) قبل الفعل المضارع لكي يؤوّلا بمصدر يجر بـ (حتى)[٢] لكي لا تكون عوامل الأسماء عوامل في الأفعال.

لكن البصريين ـ ومنهم أبو البركات ـ قد ناقضوا أنفسهم حين ذهبوا إلى أن (كي) تنصب الفعل المضارع بنفسها وتجر الاسم بنفسها، ولذا فقد ردّ عليهم الكوفيون بقولهم: إن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال[٣].

ولعل هذا عائد أيضًا إلى عدم الاستقراء والتسرع في الحكم. لقد كان الأَوْلى أن يقولوا إن الغالب في العوامل أن تكون مختصة، ومن غير الغالب عمل (حتى) و(كي) حيث يجوز أن يعملا في الأسماء والأفعال، إذن لأمكنهم تجنب هذا التناقض.

رابعًا ـ ناقض البصريون بعض الشروط والصفات التي وضعوها للعامل، من ذلك أنهم ذكروا أن عوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل[٤]، علمًا بأنهم يجزمون جواب الطلب في نحو (ادرسْ تنجحْ) بأداة شرط مقدّرة هي وفعل الشرط، أي على تقدير: إن تدرسْ تنجحْ، فهم يقدّرون شرطًا وعاملاً من غير بدل[٥]، فيكون هذا تناقضًا مع الحكم الذي وضعوه.

(١) الإنصاف ٢ / ٣١٤ (مسالة: ٨٣).

(٢) ينظر الكتاب ـ سيبويه ١ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨، والمقتضب ـ المبرد ٢ / ٣٨، والأصول في النحو ٢ / ١٥٦.

(٣) الإنصاف ٢ / ٢٩٩ (مسالة: ٧٨).

(٤) الإنصاف ٢ / ٢٩٦ (مسالة: ٧٧).

(٥) التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهري ٢ / ٣٨٢.

تناقض الأنباري:

ويظهر هذا التناقض جليًّا في مسألتين:

المسألة الأولى: استصحاب الحال: وهو أصل من أصول النحو. فأصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله(١).

وقد ألّف أبو البركات الأنباري رسالة في علم أصول النحو هي (لمع الأدلّة) وهي أول كتاب ظهر بهذا التنظيم والتنسيق في هذا العلم.

وذكر الأنباري من هذه الأصول (استصحاب الحال) وعرّفه بقوله: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًّا لأن الأصل في الأفعال البناء. وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء»(٢).

وقد عدّه من أضعف الأدلّة، ولم يجز التمسك به إذا وُجد دليل على خلافه(٣).

لكنه ناقض نفسه حين احتج به في قسم من المسائل الخلافية وعدّه من الأدلّة المعتبرة، بل جعله مغنيًا عن إقامة الدليل.

من ذلك ما جاء في (الإنصاف) في مسألة (كم) مركبة هي أم مفردة؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، وأن أصلها (ما) زيدت عليها الكاف، وذهب البصريون إلى أنها مفردة.

قال الأنباري بعد أن ذكر حجة الكوفيين: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد، والتركيب فرع. ومن تمسك بالأصل خرج

(١) لمع الأدلة ـ أبو البركات الأنباري ٨٠.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ـ أبو البركات الأنباري ٤٦، ولمع الأدلة ١٤١.

(٣) ينظر لمع الأدلة ١٤٢، والاقتراح في علم أصول النحو ـ السيوطي ٧٢ ـ ٧٣.

عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة»(١).

ويبدو لي أن العبارة (واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة) لأبي البركات وليست لجمهور البصريين، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجعل استصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة وقد ذكر في أصوله أنه من أضعف الأدلّة؟

ومن ذلك أيضًا ما جاء فيه في مسألة (أو) هل هي بمعنى الواو وبمعنى (بل)؟ إذ هي عند الكوفيين تأتي بمعنى الواو وبمعنى (بل)، ولا تأتي عند البصريين بهذين المعنيين.

وقد احتج البصريون على صحة مذهبهم باستصحاب الحال فقالوا: إن «الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر. فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل»(٢).

ويبدو لي أن العبارة الأخيرة لأبي البركات أيضًا وليست قول البصريين. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يستغني عن إقامة الدليل من تمسك باستصحاب الحال، ومن المبادئ الأصولية التي ذكرها الأنباري أنه لا يجوز التمسك باستصحاب الحال إذا وجد دليل على خلافه ؟ إن هذا هو التناقض بعينه.

والمسألة الثانية: تناقضه في الحكم النحوي، وذلك كأن يذكر في (الإنصاف) حكمًا نحويًّا ويناقضه في كتاب آخر له، من ذلك ما ذهب إليه في الاسم المرفوع بعد (لولا)، فقد ذهب في (الإنصاف) إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع

(١) الإنصاف ١ / ١٧٠ (مسألة: ٤٠).

(٢) الإنصاف ٢ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥ (مسألة: ٦٧).

بها كما يقول الكوفيون وليس مرفوعًا بالابتداء كما ذهب إليه البصريون[١]، في حين أعربه مبتدأً في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) ذاهبًا في ذلك مذهب البصريين. جاء فيه في قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ: ٣١): «(أنتم) ضمير المرفوع المنفصل، وهو في موضع رفع بالابتداء وخبره محذوف»[٢].

التناقض في الأحكام النحوية:

قد يضع البصريون أو الكوفيون حكمًا نحويًّا لمسألة معيَّنة ثم ينقضونه، من ذلك ما ذهبوا إليه من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فقد جعل البصريون والفراء من الكوفيين إعادة الخافض إذا عُطف على الضمير المخفوض لازمًا، فلم يجيزوا العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وذكروا حججًا مختلفة في ذلك، فاستدل سيبويه على ذلك بأن الضمير المتصل لا يُتكَلَّم به إلا معتمداً على ما قبله. فهو كالتنوين في الاسم. فلما ضعف عندهم كرهوا أن يعطفوا اسمًا يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه[٣].

وحجة الفراء «أن العرب لا تردّ مخفوضًا على مخفوض وقد كُني عنه»[٤]. ولذا فقد رمى قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ (النساء١) بجر الأرحام[٥] بالقبح[٦].

لكن الفراء ذهب في موطن آخر إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر مخالفًا بذلك رأي البصريين وموافقًا رأي أصحابه الكوفيين، حيث

(١) الإنصاف ١ / ٤٩ - ٥١ (مسالة: ١٠)، وينظر الهمع٢ / ٤٣.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٨١.

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٣٩١، ومعاني القرآن وإعرابه - الزجاج ٢ / ٦، والإنصاف ٢ / ٢٤٨ (مسالة: ٦٥).

(٤) معاني القرآن - الفراء ١ / ٢٥٢.

(٥) التيسير في القراءات السبع - أبو عمرو الداني ٩٣.

(٦) ينظر معاني القرآن ١ / ٢٥٢.

قال: «وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى﴾[1] . . . فموضع (ما) رفع، كأنه قال: (يفتيكم فيهنّ ما يُتلى عليكم) وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض»[2]. أي: عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)[3].

والفراء بهذا قد ناقض نفسه، إذ كيف يجيز جعل (ما) في موضع خفض ـ علمًا بأنه معطوف على الضمير المجرور ـ من دون إعادة حرف الجر وفقًا لمذهبه النحوي في ذلك؟

ومن التناقض في أحكام البصريين ما ذكر في مسألة (تقديم التمييز على عامله)، فمن المعلوم أنه إذا كان عامل التمييز فعلاً متصرفًا فإن الأصل فيه أن يتقدم على التمييز فتقول: (حسُن زيدٌ أبًا) و(طاب محمدٌ نفسًا). أما تقديم التمييز على عامله فقد اختلف النحاة فيه، فذهب أكثر البصريين إلى عدم جواز ذلك[4]، فلا تقول: (أبًا حسُن زيدٌ) ولا (نفسًا طاب محمدٌ) لأن التمييز ههنا فاعل في المعنى، حيث إن الأصل فيه (حسُنت أُبوّة زيد) أو (حسُن أبو زيد)[5] و(طابت نفس محمد) «فلو قدمناهما لأوقعناهما موقعًا لا يقع فيه الفاعل، لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً»[6].

وقد ذهب ركن الدين الإستراباذي (ت٧١٥هـ) إلى ضعف هذا الرأي «لأنه يستدعي جواز تقديمه إذا لم يكن فاعلاً في المعنى»[7] وذلك نحو قوله تعالى:

(١) النساء ١٢٧.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٩٠.

(٣) الإنصاف ٢/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ (مسألة: ٦٥).

(٤) ينظر الكتاب ١/ ١٠٥، والأصول في النحو ١/ ٢٦٩، و ٢/ ٢٣٨، والخصائص ٢/ ٣٤٨.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ـ ابن الحاجب النحوي ١/ ٣٥٦.

(٦) شرح المفصل ـ ابن يعيش ٢/ ٧٤، والإنصاف ٢/ ٤٤٦ (مسألة: ١٢٠)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ـ أبو البقاء العكبري ٣٩٥.

(٧) البسيط في شرح الكافية ١/ ٥٠٩.

﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾ (القمر:١٢) فهو على تقدير: (وفجّرنا عيون الأرض) فالتمييز مفعول به في المعنى وليس فاعلاً. والذي يبدو أنه إذا كان كذلك جاز تقديمه، لأنهم علّلوا المنع بأن يكون التمييز فاعلاً في المعنى.

ومعنى هذا أنه إذا لم يكن فاعلاً في المعنى فلا مانع من تقديمه، وإذا كان الحكم كذلك فقد ناقضوا أنفسهم، إذ كيف يجيزون ذلك وقد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفًا ؟ أي بغضّ النظر عن كون التمييز فاعلاً في المعنى أو مفعولاً.

وقد ينكر أبو البركات على غيره احتجاجًا ملزمًا مدّعيًا أنه لا يصح، من ذلك ما جاء في مسألة لام (لعل) الأولى أزائدة هي أم أصلية؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة. وقد احتج الكوفيون بقولهم: «إن اللام أصلية لأن (لعل) حرف، وحروف الحروف كلها أصلية، لأن حروف الزيادة... إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال»(١).

علمًا بأن الكوفيين أنفسهم قد حكموا بزيادة (لا) و (الكاف) على (إنّ) في (لكنّ) فقالوا: «إن الأصل في (لكنّ): (إنّ) زيدت عليها (لا) و (الكاف) فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا»(٢).

واحتج البصريون بهذه الحجة في مسألة (لعل) هذه فقالوا: «(ولكنّ) أصلها (كنّ) ركبت معها (لا)، كما ركّبت (لو) مع (لا) فقيل: لكنّ، و(كأنّ) أصلها (أنّ) أدخلت عليها كاف التشبيه، فكذلك (لعلّ) أصلها (علّ) وزيدت عليها اللام»(٣).

(١) الإنصاف ١/١٢٢ (مسألة: ٢٦).

(٢) الإنصاف ١/١١٦ (مسألة:٢٥)، وينظر معاني القرآن ١/٤٦٥-٤٦٦.

(٣) الإنصاف ١/١٢٣ (مسألة:٢٦).

وقد ذهب الأنباري مذهب الكوفيين، وردّ احتجاج البصريين بقوله: « وأما قولهم: (إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة (لا) والكاف وهما حرفان فلأنْ يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأَوْلى) قلنا: هذا فاسد، لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد »(١).

يقول الدكتور فاضل السامرائي رادًّا على الأنباري: « وهذا ليس قياسًا فاسدًا كما ادّعى ابن الأنباري، وإنما هو احتجاج ملزم للكوفيين الذين ينكرون مبدأ الزيادة في الحروف، ومع ذلك قالوا بزيادة حرفين في (لكنّ) مما ناقض أصل مبدئهم. فإن البصريين يقولون بزيادة اللام الأولى في (لعل)، ويقول الكوفيون: نحن لا نقرّ مبدأ الزيادة في الحروف، فيقول لهم البصريون: وكيف إذن حكمتم بالزيادة في (لكنّ)؟

فهذا ـ وإن لم يقطع بزيادة اللام الأولى في لعل ـ إلزام للكوفيين بقبول مبدأ الزيادة الذي أنكروه ومع ذلك قالوا به في (لكن). » (٢).

وأما البصريون فقد احتجوا على زيادتها بأنها لو كانت أصلية لأخرجها ذلك من شبه الفعل(٣).

وهذا هو الاحتجاج الذي قدّمه الكوفيون على إبطال عمل (إنْ) المخففة فقالوا: « إنما قلنا إنها لا تعمل لأن (إنّ) المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، ولأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها »(٤).

(١) الإنصاف ١/ ١٢٥ ـ ١٢٦ (مسألة: ٢٦).

(٢) أبو البركات الأنباري ٩٢ ـ ٩٣.

(٣) الإنصاف ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣ (مسألة: ٢٦).

(٤) الإنصاف ١/ ١١١ (مسألة: ٢٤).

غير أن البصريين لم يقبلوه وتأوّلوه، فقد جعلوا تخفيف (إنْ) بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله. ثم إنهم ذكروا أن (إنْ) هذه مخففة من الثقيلة وليست خفيفة في الأصل، لأن الخفيفة في الأصل من عوامل الأفعال، بخلاف المخففة من الثقيلة فهي من عوامل الأسماء، ولم يقع الكلام في (إنْ) الخفيفة في الأصل وإنما وقع في (إنْ) المخفف من الثقيلة(١).

وقد احتج أبو البركات مثل هذا الاحتجاج الذي عابه وأبطله في مسألة جواز (كي) حرف جر، فقد ذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض. وذهب البصريون إلى جواز ذلك.

«أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن (كي) لا يجوز أن تكون حرف خفض، لأن (كي) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض، لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء»(٢).

وقد ذهب الأنباري مذهب البصريين، ومما قاله في ردّه مذهب الكوفيين: «وصار هذا كما قلتم في (حتى) فإنها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب، وتخفض الاسم في حال من غير تقدير خافض على الصحيح المشهور من مذهبكم، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم، فكذلك ههنا. وكذلك أيضًا (حتى) تكون خافضة وتكون عاطفة، وكذلك قلتم إن (إلا) تكون ناصبة وتكون عاطفة»(٣).

فنرى أن أبا البركات احتج عين الاحتجاج الذي رفضه بمسألة كان ردّها في

(١) الإنصاف ١/ ١١٥.

(٢) الإنصاف ٢/ ٣٠٠ (مسألة: ٧٨).

(٣) الإنصاف ٢/ ٣٠٠.

كتابه (الإنصاف) وهي: هل تنصب (حتى) الفعل المضارع بنفسها ؟ وذكر حجة البصريين في عدم تجويزهم ذلك وهي قولهم: «إنما قلنا: إن الناصب للفعل (أنْ) المقدّرة دون (حتى) أن (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عواملُ الأسماء عواملَ الأفعال وجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير (أنْ) »(١).

ولعل الأنباري «نسي ما كان قاله للبصريين في مسألة (لعل): "هذا فاسد لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد"(٢)»(٣).

ومن ذلك أن البصريين ذهبوا إلى أن السين التي تدخل على الفعل المضارع نحو (سأفعل) أصل بنفسها. وحجتهم في ذلك «أن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلاً في نفسه، والسين حرف يدل على معنى فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه لا مأخوذًا من غيره»(٤).

في حين نجدهم يذهبون إلى القول بأن اللام الأولى في (لعل) زائدة(٥) كما ذكرنا، على الرغم من أنها حرف يدل على معنى الترجي أو الإشفاق، وأنها ليست أصلاً في نفسها، حيث إن أصلها (علّ) وزيدت عليها اللام(٦).

كما أنهم يذهبون إلى أن (ربَّ) حرف جر(٧)، علمًا بأنه يدخله الحذف فيقال

(١) الإنصاف ٢ / ٣١٥ (مسألة: ٨٣).
(٢) الإنصاف ١ / ١٢٦ (مسألة: ٢٦).
(٣) أبو البركات الأنباري ٩٣ - ٩٤.
(٤) الإنصاف ٢ / ٣٤١ (مسألة: ٩٢).
(٥) الإنصاف ١ / ١٢١ (مسألة: ٢٦).
(٦) ينظر المقتضب ٣ / ٧٣.
(٧) الإنصاف ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ (مسألة: ٥٥).

في (ربَّ) : (ربَ) بتخفيف الباء، قال تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (الحجر:٢) قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد[١] .

يقول الدكتور محمد خير الحلواني : « إنهم ليمعنون في التناقض حين يقيسون الحذف في (ربّ) على الحذف في (سوف) [٢] وهو ما ينكرونه ويدّعون فيه أن السين أصل بنفسها وليست مقتطعة من (سوف) »[٣] .

ومن تناقض الكوفيين ما ورد من (رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة) ، فمن المعلوم أن (إنّ) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اسمًا لها بلا خلاف بين جمهور النحاة، أما الخبر فقد اختلف البصريون والكوفيون فيه، فذهب البصريون إلى أن (إنّ) وأخواتها ترفع الخبر إضافة إلى نصبها الاسم، فالخبر مرفوع بها وليس متروكًا على حاله، وهي بهذا تشبه من الفعل ما قدّم مفعوله على فاعله نحو (ضرب زيدًا عمرٌو)[٤] .

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف إنما تعمل في الاسم فتنصبه، أما الخبر فلا تعمل فيه، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن وهو المبتدأ[٥] .

جاء في (معاني القرآن) للفراء : « وكان نصب (إنّ) نصبًا ضعيفًا، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره »[٦] .

وجاء فيه أيضًا في قوله تعالى : ﴿ ألا إنّ أولياء الله لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون ﴾ (يونس٦٢ - ٦٣) : « (الذين) في موضع

(١) قرأ عاصم ونافع مخففًا، وقرأ الباقون بتشديد الباء (ينظر التيسير١٣٥) .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ (مسألة : ٥٥) .

(٣) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف - الدكتور محمد خير الحلواني ٣٠٦ .

(٤) ينظر المقتضب ٤ / ١٠٩، والإنصاف ١ / ١٠٤ - ١٠٥ (مسألة : ٢٢) .

(٥) ينظر الإنصاف ١ / ١٠٤ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٣١٠ - ٣١١ .

رفع لأنه نعت جاء بعد خبر (إنّ)»[1]. ويظهر من هذا النص أنه هذا إعراب الكوفيين كما أنه إعراب البصريين.

والذي يبدو لي أن عبارة: (خبر إنّ) تفيد أن خبر المبتدأ رُفع بـ(إنّ) فصار خبرًا لها بعد دخولها وليس مرفوعًا بما كان مرفوعًا به قبل دخولها.

وهذا يعني أن الكوفيين قد ناقضوا أنفسهم، إذ كيف ينكرون رفع (إنّ) للخبر ومع هذا يذهبون إلى أن لـ(إنّ) وأخواتها اسمًا وخبرًا ؟ أليس المفهوم من ذلك أن (إن) وأخواتها تنصب المبتدأ ليكون اسمًا لها وترفع الخبر ليكون خبرًا لها؟

ومن ذلك أيضًا ما جاء في (تقديم معمول خبر (ما) النافية)، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم معمول الخبر على (ما) النافية فتقول: (طعامَك ما زيدٌ آكلاً)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، لأن (ما) لها صدر الكلام[2].

والملاحظ أن الكوفيين قد أجازوا تقديم خبر (ما زال) عليها، واحتجوا بأن قالوا: إن «(ما زال) ليس بنفي للفعل وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، وبيانٌ أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة، والذي يدل على أنه ليس بنفيٍ أن (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابًا»[3]. بمعنى أنهم أجازوا تقديم خبر (ما زال) عليها، لأن (ما) للنفي، و(زال) للنفي فنفت النفي وأصبحت الجملة موجبة.

ومعنى ذلك أن جملة (ما زال سعيدٌ نائمًا) مثبتة عند الكوفيين، و«أنه لو كانت منفية لم يجز التقديم على النفي، فكيف أجازوا تقديم معمول الخبر على (ما) النافية ؟»[4].

(١) معاني القرآن ١ / ٤٧٠ وينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٥، ١٤٥، ٣٢٢، ٣٨٧، ٣٩٨ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٠١ (مسألة: ٢٠)، وينظر الهمع ٢ / ١١٣ .

(٣) الإنصاف ١ / ٩٠ (مسألة: ١٧).

(٤) أبو البركات الأنباري ٩٩ .

والجدير بالذكر أن الكوفيين يقولون: إن «(ما) بمنزلة (لم) و (لن) و (لا)، لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو (زيداً لم أضربْ) و (عمراً لن أكرم) و (بشراً لا أخرج)، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع (ما)»(١).

وإذا كان الأمر قائمًا على هذا الاحتجاج فلا داعي للاحتجاج المذكور في مسألة تقديم خبر (ما زال) عليها(٢).

ومما تناقض فيه الكوفيون أنهم لا يجيزون تقديم خبر (ليس) عليها بحجة أنه فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف(٣).

على حين يجيزون تقديم معمول اسم الفعل (عليك، ودونك، وعندك) عليه على الرغم من أنه غير متصرف ويقيسونها على معانيها فيقولون: «أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: (عليك زيداً) أي الزم زيداً، وإذا قلت: (عندك عمراً) أي تناولْ عمراً، وإذا قلت: (دونك بكراً) أي خذ بكراً، ولو قلت: (زيداً الزمْ، وعمراً تناولْ، وبكراً خذْ) فقدّمت المفعول لكان جائزاً، فكذلك مع ما قام مقامه»(٤).

يقول الدكتور الحلواني معلّقًا على هذا التناقض: «إن الكوفيين هنا لم ينظروا إلى تصرف العامل ولم يأبهوا له، وإذا كان هذا الكلام من تأويل (أبي البركات) صاحب (الإنصاف) فإنه لا يعدو أن يكون مظهراً من مظاهر الجدل النحوي سواء أوقع من أبي البركات أم وقع من الكوفيين»(٥).

(١) الإنصاف ١ / ١٠٠ - ١٠١ (مسألة: ٢٠).

(٢) ينظر أبو البركات الأنباري ٩٩ .

(٣) الإنصاف ١ / ٩٣ (مسألة: ١٨)، وينظر الهمع ٢ / ٨٨ - ٨٩ .

(٤) الإنصاف ١ / ١٢٦ - ١٢٧ (مسألة: ٢٧) .

(٥) الخلاف النحوي ٢١٢ - ٢١٣ .

وهناك من المسائل ما يحكم على قائلها بالتناقض بسبب خطأ الأنباري في العزو إليه. فقد نسب الأنباري إلى الفراء ومن تبعه من الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو (إلا)[1] وأنهم استدلوا على ذلك بأن (إلا) مركبة من (إنّ و لا). ففي قولنا: (قام القوم إلا زيداً) «زيد: اسم (إنّ)، و(لا) كفّت من الخبر، لأن التأويل (إنّ زيداً لم يقم) ثم خفّفت (إنّ) وأدغمت في (لا)، وركّبت (إنْ) مع (لا) فصارتا حرفًا واحداً، كما ركبت (لو) مع (لا) وجعلا حرفًا واحداً، فلما ركبت (إنْ) مع (لا) أعملوها عملين: عمل (إنّ) فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل (لا) فجعلوها عطفًا في النفي»[2].

ولو كان ما نسبه إليهم الأنباري صحيحًا لحكمنا على رأيهم بالتناقض، فمن أحكام الكوفيين أنه لا يجوز إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة[3]، وهم هنا يؤوّلون (قام القوم إلا زيداً) بـ (قام القوم إنْ زيداً لا قام)[4] بإعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة.

لكن الواقع أن الفراء يراها مركبة من (إنْ) النافية و (لا). يقول في كتابه (معاني القرآن): «ونرى أن قول العرب (إلاّ) إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحداً وضمّوا إليها (لا) فصارا جميعًا حرفًا واحداً وخرجا من حد الجحد إذ جمعتا فصارا حرفًا واحداً»[5].

ولعل هذا يعود إلى جهل الأنباري «بالنحو الكوفي واعتماده ما ينقله عن شيوخه، وإلى عدم تحقيقه فيما يقع عليه من آراء الكوفيين»[6].

(١) الإنصاف ١ / ١٥٠ (مسألة: ٣٤)، وينظر شرح المفصل ٢ / ٧٦ - ٧٧.

(٢) الإنصاف ١ / ١٥١، وينظر شرح المفصل ٢ / ٧٦ - ٧٧، وشرح الكافية في النحو - رضي الدين الإستراباذي ١ / ٢٢٦.

(٣) الإنصاف ١٦٤ (مسألة: ٢٥).

(٤) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٢٦.

(٥) معاني القرآن ٢ / ٣٧٧، وينظر الخلاف النحوي ٢٤١ - ٢٤٢.

(٦) الخلاف النحوي ٢٤٣.

ويرى الدكتور عبد الرحمن السيد أن الكوفيين قد ناقضوا أصولهم، إذ قالوا: إنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، ذلك لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي، فلما خففت زال شبهها فوجب أن يبطل عملها، مع أنهم قالوا ... إنّ (أنْ) الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[1]، فإذا كان التخفيف في (إنْ) يلغيها ويمنعها من العمل لأنه يزيل شبهها بالفعل، ألم يكن تخفيف (أنْ) يجب أن يلغيها كذلك ويمنعها من العمل لأنه يزيل شبهها بـ(أنّ) المشددة التي عملت لأنها تشبه الفعل ؟[2].

والحق أنه لا علاقة بين (إنْ) المخففة من الثقيلة وبين (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع لكي يكون بينهما تناقض، فـ(إنْ) المخففة من الثقيلة لا تدخل على الفعل المضارع لأنها مختصة بالأسماء . كما أن (أنْ) المصدرية خفيفة وليست مخففة، أي أنها لم تكن ثقيلة فخففت، في حين أن (إنْ) المخففة من الثقيلة كانت مشددة فخففت.

وعلى هذا فلا يمكننا أن نحكم على رأي الكوفيين بالتناقض في هذه المسألة.

ويرى الدكتور محمد خير الحلواني أن الكوفيين قد ناقضوا أنفسهم عندما أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشعر ثم احتجوا بقراءة ابن عامر ﴿قتلَ أولادَهم شركائِهم﴾[3] (الأنعام: ١٣٧) ويعلّق على ذلك قائلاً: «هل كان نحاة الكوفة يجيزون الضرورة في قراءة القرآن؟»[4].

والذي يبدو لي أن هذا لا يعدّ تناقضًا، بمعنى أن الكوفيين لم يضعوا حكمًا نحويًّا ثم أتوا بما يخالفه، وإنما ملاك الأمر أنهم قد حصروا جواز الفصل بين المضاف

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٢٩٥ (م: ٧٧).

(٢) مدرسة البصرة ٢٠٥-٢٠٦.

(٣) السبعة في القراءات - ابن مجاهد ٢٧٠.

(٤) الخلاف النحوي ٣٥٣.

والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور بضرورة الشعر، ولم يتقيدوا بذلك وإنما استشهدوا بقراءة قرآنية متواترة تؤيد مذهبهم في ذلك. بمعنى أنهم توسعوا في الاستشهاد، والتوسع في الاستشهاد لا يعدّ تناقضًا والله أعلم.

خاتمة البحث:

أحمدك ربي كما علمتني أن أحمد، وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد وبعد:

يمكنني أن أجمل نتائج البحث في النقاط الآتية:

- وقع التناقض عند البصريين كما وقع عند الكوفيين، حيث إن كُلَّ واحدٍ من الفريقين قد يناقض الحكم الذي وضعه ويقع فيما يفر منه.

- قد يضع النحاة حكمًا نحويًّا لمسألة ما ثم ينقضونه في مسائل أخرى.

- يظهر تناقض الأنباري في استصحاب الحال - وهو أصل من أصول النحو - وفي بعض الأحكام النحوية التي يذكرها في (الإنصاف) ويأتي بما يناقضها في كتاب آخر له.

- قد يقع تناقض البصريين والكوفيين في المسألة نفسها، لكن صورة التناقض تختلف بينهما، كما رأينا ذلك في مسألة لام (لعل) الأولى أزائدة هي أم أصلية؟

- هناك مسائل نحوية قد يحكم على قائلها بالتناقض بسبب خطأ ابن الأنباري في العزو إليه كما رأينا ذلك في مسألة العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء.

- هناك مسائل حكم على قائليها بالتناقض، وبعد دراسة آرائهم تبين لي أنهم غير متناقضين.

والحمد لله أولاً وآخراً.

المصادر والمراجع

* أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار الرسالة للطباعة ـ بغداد الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
* الأصول في النحو ـ أبو بكر بن السراج ـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ مطبعة سلمان الأعظمي ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
* الإغراب في جدل الإعراب ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
* الاقتراح في علم أصول النحو ـ جلال الدين السيوطي ـ حيدر آباد ـ الدكن ـ الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة ـ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ـ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
* الإيضاح في شرح المفصل ـ ابن الحاجب النحوي ـ تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي ـ مطبعة العاني، بغداد.
* البسيط في شرح الكافية ـ ركن الدين الإستراباذي ـ دراسة وتحقيق حازم سليمان مرزة الحلي ـ رسالة دكتوراه مطبوعة بالآلة الكاتبة ـ جامعة بغداد ـ المحرم ١٤٠٤هـ ـ تشرين الأول ١٩٨٣م.
* البيان في غريب إعراب القرآن ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ـ أبو البقاء العكبري ـ تحقيق

ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* التعريفات ـ السيد علي بن محمد الجرجاني ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.
* التيسير في القراءات السبع ـ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ـ تصحيح أوتوبرتزل ـ إسطنبول ـ مطبعة الدولة ١٩٣٠م.
* الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
* الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ـ الدكتور محمد خير الحلواني ـ دار القلم العربي بحلب ١٩٧٤.
* الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ مطبعة الإرشاد ببغداد ـ ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
* ديوان أبي الأسود الدؤلي ـ تحقيق وشرح عبد الكريم الدجيلي ـ شركة النشر والطباعة العراقية ـ الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
* السبعة في القراءات ـ أبو بكر بن مجاهد ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثالثة١٩٨٨م.
* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ـ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ـ تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٣م.
* شرح الكافية في النحو ـ رضي الدين الإستراباذي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
* شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش النحوي ـ إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
* شرح التصريح على التوضيح ـ خالد بن عبد الله الأزهري ـ تحقيق محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

* صحيح البخاري ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ مطبعة الشعب بالقاهرة ١٣٧٨.
* الكتاب ـ أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ـ نسخة مصورة عن طبعة بولاق ـ مكتبة المثنى ـ بغداد.
* لمع الأدلة في أصول النحو ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
* مدرسة البصرية النحوية نشأتها وتطورها ـ الدكتور عبد الرحمن السيد ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الأولى١٩٦٨م.
* معاني القرآن ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
* معاني القرآن وإعرابه ـ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ـ شرح وتعليق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ جمال الدين ابن هشام الأنصاري ـ تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ـ مؤسسة صادق ـ طهران ـ الطبعة الخامسة.
* المقتضب ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة ١٣٨٦هـ.
* همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ دار البحوث العلمية ـ الكويت (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).